

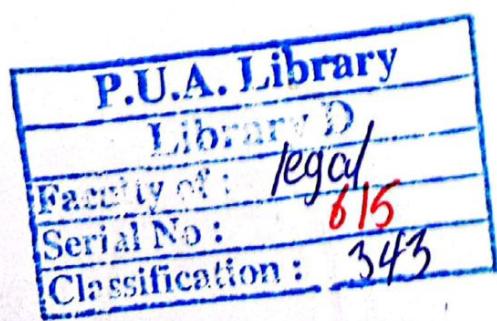
جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
قسم القانون العام
الدراسات العليا

النظام القانوني لعقد التوريد الإداري
"دراسة مقارنة"

رسالة دكتوراه مقدمة من
الباحث
هاني عبد الرحمن إسماعيل غانم

تحت إشراف
أ.د. ماجد راغب الحلو

٢٠١١



ملخص الرسالة باللغة العربية

تناولت الدراسة عقد التوريد الإداري ضمن النظم القانونية السائدة في كل من مصر وفرنسا وفلسطين، ولقد تم إبراز الإيجابيات والسلبيات التي تحتويها النظم القانونية الخاصة بالمشتريات العامة في الدول موضع المقارنة حيث تم استقراء الحلول التي حملتها النصوص التشريعية والموافق القضائية والأراء الفقهية في تلك الدول في سبيل استباط الحلول المختلفة للحقائق القانونية الجزئية محل البحث، والتي يمكن من خلالها إظهار الذاتية المستقلة لعقد التوريد الإداري عن العقود الإدارية الأخرى وعن عقود التوريد في نطاق القانون الخاص.

وقد تناولت الدراسة بالشرح والتحليل نظرية عقد التوريد الإداري ومن ثم ترتيبها في نسق فكري قانوني واحد، ابتداءً من ماهية عقد التوريد الإداري وخصائصه وأنواعه ومعايير تمييزه .

ولقد بيت الدراسة بأن عقد التوريد الإداري من العقود الإدارية بطبيعتها ووفق خصائصها الذاتية وليس استناداً إلى نص المشرع وتحديد القانون، كما بينت الدراسة أن الرضائية في نطاق عقد التوريد الإداري لا يمكن أن تمارس إلا ضمن نطاق معد مسبقاً من قبل المشرع ، حيث أوجب المشرع جملة من القيود والإجراءات المستمدة من غاية العمل الإداري ، فالإدارة ملزمة أن تتعاقد وفق احتياجتها الضرورية وضمن الاعتمادات المالية المحددة لها وأن تحصل على الإذن من جهات معينة قبل إبرام العقد . وضرورة أن تتبع أساليب إبرام عقد التوريد الإداري مثل المناقصة والمزايدة وطلب العروض والممارسة والاتفاق المباشر ثم تناولنا في الدراسة مرحلة تنفيذ العقد والآثار المتربطة على هذا التنفيذ ومرحلة نهاية عقد التوريد الإداري، وأظهرنا جهات الاختصاص بالنظر في المنازعات التي قد تثور بصدره .